

تاريخ الإرسال (2019-09-14)، تاريخ قبول النشر (2020-01-20)

"محمد خير" ابراهيم شخاترة

اسم الباحث الأول:

د. ابراهيم عبد الحليم عبادة

اسم الباحث الثاني :

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

1 اسم الجامعة والبلد:

كلية الشريعة - جامعة اليرموك-
عمان-الأردن

2 اسم الجامعة والبلد:

تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002م- 2017م)

البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Mk79shakhatreh@gmail.com

المخلص:

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات التالية: (مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، مؤشرات النشاط، مؤشرات السوق)، وذلك للفترة ما بين (2002-2017)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، بالإضافة إلى اعتماد التحليل الإحصائي لإجراء اختبار t-test من خلال برنامج (Excel) لتحليل الفروق بين المؤشرات المالية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها أن البنوك الإسلامية تحتفظ بنسبة سيولة أعلى من البنوك التقليدية، كما أظهرت نتائج مؤشرات الربحية تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في (نسبة العائد على مجموع الموجودات، صافي الربح إلى إجمالي الدخل) في حين تفوقت البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية بنسبة (العائد على حقوق الملكية)، أما بما يتعلق بمؤشرات النشاط فقد تفوقت البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية بالنسب التالية (صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، وصافي التسهيلات إلى مجموع الودائع)، أما البنوك التقليدية فقد تفوقت بنسبة الفوائد إلى إجمالي الدخل والذي يقابلها اسلاميا صافي البيوع إلى إجمالي الدخل.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها: أن تعمل البنوك الإسلامية على خفض نسبة السيولة لديها، تنويع الخدمات المصرفية المقدمة، حيث لوحظ تركز التسهيلات نحو المرابحات والإجارة المنتهية بالتملك، العمل على زيادة التوعية لدى أفراد المجتمع بصيغ التمويل الإسلامية والمنتجات التي يقدمها البنك الإسلامي.

كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية، البنوك التقليدية، النسب المالية، مؤشرات الأداء المصرفي.

Evaluation the Performance of Jordanian Islamic Banks Using Financial Ratios Comparative study (2002 – 2017)

Abstract:

The study aims to compare the Islamic banks with the Commercial Banks in relation to the evaluation of financial performance using the following indicators: (liquidity index, profitability index, activity index, and market index) during the period (2002-2017).

This study uses the descriptive analytical method, and using the statistical analysis program (Excel) through t-test to analyze the differences between the financial indicators.

The study reveals a number of important results; Islamic banks maintain a higher liquidity ratio than commercial banks. Profitability index results show that conventional banks outperformed Islamic banks in the ratio of return on total assets and net profit to total income while Islamic banks outperformed conventional banks by (return on equity). However, in terms of activity indicators, Islamic banks outperformed conventional banks in the following ratios (net facilities to total assets, net facilities to total deposits) while conventional banks outperformed the interest to total income ratio which is offset by net sales to total income. The conclusion of this study consists a number of recommendations; one of them is that Islamic banks should reduce their liquidity ratio. It is also recommended that banks need to diversify the banking services provided. It was noted that their facilities are concentrated towards Murabaha and Ijarah ending in ownership only. Another one is working on raising the awareness among the members of the community about Islamic financing and products offered by the Islamic Bank.

Keywords: (Islamic banks, Commercial banks, financial ratio, banking performance indicators.)

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، نبي الهدى المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

تلعب المصارف بنوعها التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية، حيث توفق بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز في الموارد المالية، إلا أن أنشطة البنوك التقليدية تقوم على أساس نظام الفائدة والقاعدة الإقراضية في استقطاب أموال المودعين، أو عند منحهم للتمويل، في حين أن المصارف الإسلامية، تركز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، ولا تتعامل بالفائدة لا أخذاً ولا عطاءً.

تواجه المصارف بنوعها الإسلامي والتقليدي العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتكنولوجية تنعكس بشكل أو بآخر على أداء عمل المصارف، وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة. كما أدى كبر حجم هذه المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها وأعمالها واشتداد المنافسة فيما بينها إلى ضرورة إجراء مراجعات مستمرة لتقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة والضعف فيها (جليلة، 2008م).

لذلك ومن هذا المنطلق تجلت الحاجة لدراسة تقييم أداء البنوك الإسلامية من خلال استخدام النسب المالية لدراسة مقارنة بالبنوك التقليدية، من أجل معرفة معاني ودلالات البيانات المالية التي بدورها تساعد متخذي القرار داخل هذه المؤسسات، كون طبيعة البيانات الرقمية هي بيانات مجردة تحتاج إلى توضيح وتحليل وبيان لدلالاتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن انتشار وتطور المصارف الإسلامية في الآونة الأخيرة دليل على نجاحها المستمر، على الرغم من المنافسة التي تواجهها من قبل البنوك التقليدية، حيث تعتبر الأخيرة الأقدم في هذا المجال، لذلك كان لا بد من إعادة تقييم لأداء المصارف الإسلامية، فعملية التقييم عملية مستمرة، يجب القيام بها من فترة لأخرى للوقوف على أهم التطورات وآخر المستجدات، وذلك من خلال دراسة مؤشرات تقييم الأداء للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة، وتحليل نتائج ودلالات هذه المؤشرات، وتم استخدام مجموعة من مؤشرات الأداء المتمثلة في (مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات السوق) في دراسة (الشيخ علي، 2017)، في حين ركزت الدراسة الحالية على الاهتمام بمؤشرات فرعية لم يتم التطرق لها في الدراسة السابقة. كما اهتمت هذه الدراسة بأن تكون الفترة الزمنية للتحليل ممتدة من عام (2002م إلى 2017م) لدراسة أي تغيرات حصلت خلال هذه الفترة، كون الدراسات السابقة في معظمها لم تتطرق لفترات زمنية طويلة، وتعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة لفترات زمنية مختلفة، حيث تحدثت دراسة (السخري، 2017) عن أن هناك اختلافات جوهرية ذات دلالة احصائية بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

هل تختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، وماهي دلالة نتائج هذه المؤشرات؟

1- ماهي مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية؟

2- ما هي نتائج مؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية، مقارنة بالبنوك التقليدية؟

3- ما هي نتائج مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية، مقارنة بالبنوك التقليدية؟

4- ما هي نتائج مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية، مقارنة بالبنوك التقليدية؟

5- ما هي نتائج مؤشرات السوق للبنوك الإسلامية، مقارنة بالبنوك التقليدية؟

فرضيات الدراسة الرئيسية:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر السيولة للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة للبنوك الإسلامية.
 - 2- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية ومؤشرات الربحية للبنوك التقليدية.
 - 3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية ومؤشرات النشاط للبنوك التقليدية.
 - 4- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات السوق للبنوك الإسلامية ومؤشرات السوق للبنوك التقليدية.
- حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في الحدود (المكانية، الزمانية).

الحدود المكانية: تتمثل في جميع المصارف الإسلامية الأردنية والبنوك التقليدية الأردنية.

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من عام (2002م) إلى عام (2017م).

أساليب جمع المعلومات والبيانات:

- المصادر الثانوية: والمتمثلة في الكتب والمجلات العربية والأجنبية المتخصصة، والرسائل والأطروحات التي كتبت في هذا الموضوع، والتي تم الاستفادة منها في إعداد الجانب النظري للدراسة.
- المصادر الأولية: وتمثلت بالتقارير السنوية (القوائم المالية) للبنوك الأردنية عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2002م - 2017م)، بالإضافة إلى البيانات المالية المنشورة في سوق الأوراق المالية (بورصة عمان للأوراق المالية).

أهداف الدراسة:

- هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واستقراء البيانات المالية لكل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لتقييم أداء كل منهما كدراسة مقارنة، ويتفرع عن الهدف السابق الهدفان الفرعيان الآتيان:
- 1- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المدرجة في القوائم المالية في تقييم أداء البنوك من خلال دراسة حالة المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.
 - 2- المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.
 - 3- الوقوف على أهم المؤشرات المشتركة المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، (مؤشر السيولة، مؤشر الربحية، مؤشر النشاط، مؤشر السوق).

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة في الآتي:

- 1- اكتساب الموضوع أهمية من قبل الأكاديميين والدارسين في مجال الإدارة المالية كونه يعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، يتمثل في تحليل بيانات القوائم المالية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.
- 2- الاطلاع على أحدث نتائج لتحليل النسب المالية موضوع البحث كونها تهم شريحة واسعة من المهتمين نذكر منها المستثمرين وأصحاب الودائع في كل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.
- 3-لقاء الضوء على حقيقة الأداء المالي الفعلي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

محددات الدراسة:

1- تمثيل المصارف الإسلامية: حيث تم اعتماد بنكين إسلاميين من أصل ثلاثة بنوك إسلامية أردنية وتم استبعاد بنك دبي الإسلامي سابقاً والذي تحول اسمه إلى بنك صفوة الإسلامي للأسباب التالية : أولاً لتأثير بياناته المالية على نتائج التحليل خلال فترة الدراسة في حال اعتمادها كون بداية تأسيس البنك كانت في منتصف فترة الدراسة , ثانياً لعدم توفر بيانات البنك لسنوات الدراسة الأولى حيث سنة التأسيس في الأردن كانت في عام (2009م)، وبداية فترة الدراسة كانت (2002م)، وبالتالي عينة البنوك الإسلامية اقتصر على البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، لما لهم من نتائج مالية وبيانات مستقرة وثابتة يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

2- النسب المالية: فقد تم تحديدها بالشكل الذي ظهرت عليه بالجداول المرفقة كما هي موضحة بقائمة النسب المالية المنشورة بموقع بورصة عمان للأوراق المالية، حيث تعذر احتساب بعض النسب الأخرى لاختلاف طبيعة التقارير المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، بالإضافة إلى انسجام هذه النسب مع الطرق المتبعة في الدراسات السابقة.

منهج الدراسة:

قام منهج الدراسة على الآتي:

- المنهج المقارن: سيتم استخدام المنهج المقارن في الدراسة التطبيقية، من خلال المقارنة بين نتائج التحليل المتعلقة بالمصارف الإسلامية، ونظائرها من البنوك التقليدية ضمن عينة الدراسة وذلك من خلال (المتوسطات، الانحرافات المعيارية، ومعامل الاختلاف)، حيث يتكون مجتمع الدراسة للبنوك الإسلامية الأردنية بثلاثة بنوك هي (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي) و تمثلت عينة بـ (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي)، أما البنوك التقليدية الأردنية فمجتمع الدراسة لها يتكون من ثلاثة عشر بنكاً وهم (البنك العربي الدولي، بنك الإسكان، بنك الاتحاد، بنك القاهرة عمان، بنك سوسيته جينرال، البنك الأردني الكويتي، المؤسسة العربية المصرفية، بنك الأردن، بنك المال الأردني، البنك التجاري، البنك الاهلي، بنك الاستثمار العربي الأردني و البنك الاستثماري) وتمثلت عينة الدراسة بكامل المجتمع.

- المنهج الاحصائي التحليلي: لتحقيق الهدف المتعلق بمقارنة أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية تم استخدام: (اسلوب التحليل الاحصائي الوصفي): يستخدم هذا الأسلوب المتوسطات الحسابية، معامل الاختلاف، الانحراف المعياري)، فكلاً ما انخفضت قيمة معامل الاختلاف دل على تشتت أقل ودل على تجانس أكبر بين أفراد العينة.

(اسلوب التحليل الاحصائي الاستدلالي): يستخدم هذا الأسلوب البيانات العددية التي يتم التوصل إليها من الإحصاء الوصفي للاستدلال فيها على حكم أو نتيجة، وقد تم استخدام اختبار t لفحص الفروقات بين متوسطات النسب المالية للبنوك.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية.

- دراسة (عبادة، وملحم، 2018) بعنوان (الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي).

هدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، وذلك بقياس أثره على الادخار والاستثمار وعلى البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (2001- 2016)، وقد تم الاعتماد على تحليل الانحدار لقياس هذا الأثر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي على كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وقطاع الإسكان على التضخم، كما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على البطالة وعلى الناتج المحلي الإجمالي، كما نتج

عن الدراسة أن الجزء الأكبر من التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية، موجه للإنشاءات وقطاع الإسكان يليه قطاع التجارة العامة، كما أن نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد، شكّلت النسبة الأكبر مقارنة بالموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد. وكان من أهم التوصيات ضرورة قيام المصارف الإسلامية الأردنية بمنح التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الموارد للاستثمارات في مشروعات حقيقية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من التمويل المصرفي الإسلامي.

- دراسة (السخري، 2017) بعنوان (تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية - دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر).

هدفت الدراسة الى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في الجزائر، تم ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية تدرج تحت مؤشرات الربحية والسيولة والنشاط، اجريت الدراسة على اربع بنوك تقليدية عاملة بالجزائر والبنك الاسلامي بنك بركة الجزائري، وذلك خلال الفترة بين (2010- 2015)، تم استخدام اختبار t لدراسة الفروقات بين متوسطات نسب الأداء لكل من بنك البركة ومتوسط البنوك التقليدية، وكانت اهم نتائج الدراسة ان بنك البركة يتمتع بسيولة عالية وهو اكثر ربحية من البنوك التقليدية، في حين اظهرت مؤشرات النشاط ان البنوك التقليدية اكثر نشاطا من البنوك الإسلامية اما مؤشر الامان فقد اظهر ان كلا النوعين من البنوك تتمتع بملاءة مالية مقبولة، كما توصلت الدراسة الاحصائية الى ان هناك اختلافات جوهرية ذات دلالة احصائية بين اداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط، باستثناء مؤشر الامان والملاءة المالية فقد اثبت الاختبار عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية، واوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك الإسلامية بموضوع ادارة وتوظيف الاموال، وضرورة استحداث اساليب استثمارية جديدة ومتنوعة في البنوك الإسلامية، تتوافق ورغبات العملاء لاستغلالها في توظيف مواردها وتحقيق ارباح بما تتناسب مع مثيلاتها من ارباح البنوك التقليدية.

- دراسة (الشيخ علي، 2017) بعنوان (استخدام المؤشرات المالية لمقارنة اداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين)

هدفت الدراسة الى مقارنة اداء المصارف التجارية والمصارف الإسلامية المدرجة اسهمها في بورصة فلسطين للفترة بين (2009- 2013) وتم استخدام مجموعة من مؤشرات الأداء المتمثلة في (مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات السوق)، واستخدام الاساليب الاحصائية في تحليل البيانات لفحص الفروقات بين متوسطات المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية، وخلصت النتائج الى عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين اداء المصارف التجارية والمصارف الإسلامية فيما يتعلق بالمؤشرات التي تمثل السيولة والربحية والسوق، اما فيما يتعلق بمؤشرات النشاط فقد اظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية واظهرت فروقات المتوسطات انها تتمتع بمعنوية ذات دلالة احصائية حيث كانت الفروق لصالح المصارف الإسلامية. واوصت الدراسة على حث المصارف التجارية على استثمار مواردها ومن بينها الودائع وبالشكل المناسب، التفكير جديا بفتح فروع لها تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية، ضرورة عقد ندوات وورش عمل خاصة عن المصارف الإسلامية لتوضيح الية عمل هذا النوع من المصارف ومميزاتها.

- دراسة (رتيبة بركبية 2014) بعنوان (تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية).

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال مؤشرات الأداء المستخدمة في كلا البنكين، واستعراض المفاهيم العامة لكل من البنك التقليدي والبنك الإسلامي، وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، وأن البنوك الإسلامية ملتزمة بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية، وتعتمد في عملها على المشاركة في الربح والخسارة، طريقة العائد والمخاطرة من الطرق التي تستخدم في تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية، تتميز البنوك الإسلامية بمخاطر غير موجودة في البنوك التقليدية.

- دراسة (عبد الحميد واخرون، 2012م) بعنوان (إطار مقترح لاستخدام الأداء المتوازن (BSC) لتقييم أداء البنوك الإسلامية بجمهورية مصر العربية)

هدفت الدراسة إلى استخدام مفهوم بطاقة الأداء المتوازن لوضع إطار لتقييم أداء البنوك الإسلامية في مصر، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تصميم قائمة استقصاء بهدف التعرف على آراء المديرين حول المنظورات الرئيسية والمؤشرات الفرعية للإطار المقترح، ويشمل المقترح 30 مؤشراً ومقياساً فرعياً يغطي خمسة ابعاد لبطاقة الأداء المتوازن.

- دراسة (امارة عاصي، 2010م) بعنوان (تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار).

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي، حيث طبقت الدراسة على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من سنة (2003م) إلى عام (2008م)، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على إتباع المصرف الإسلامي استراتيجية تعظم حقوق الملكية، وأن نسبة الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في المصرف الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة.

- دراسة (إبراهيم عبادة، عام 2007م) بعنوان (مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية):

هدفت الدراسة إلى البحث عن معايير تقيس أداء البنوك الإسلامية، من خلال الأهداف التي تنطلق منها، وتحديد مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية من خلال الواقع العملي لهذه البنوك. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح عدة معايير تم استنباطها من أهداف البنوك الإسلامية من الواقع العملي لهذه البنوك، وتم اختيار معايير تتعلق بتحقيق أهداف الربحية والمحافظة على رأس المال.

- دراسة (غسان سالم الطالب، عام 2005م) بعنوان (تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار):

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، حيث تم تحليل الوضع المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار للاطلاع على انشطته المالية الاستثمارية، والمجالات التي يتم توظيف الاموال فيها خلال الفترة من عام (1998م) - (2000م) وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات من اهمها: اعادة النظر في جميع خطوط البنك الاستثمارية والموازنات المرتبطة بها، ثم البحث عن صيغ للتوسع في العمل البنكي الإسلامي على مستوى المنطقة العربية ككل.

- دراسة (منذر، والسروجي، 2004م) بعنوان (مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن).

هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992م-2001م) باستخدام مجموعة من النسب المالية. وتلخصت نتائج التحليل باستخدام اختبار t، في عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل الربحية. أما باقي النسب فقد أظهرت الدراسة فروقات متوسطاتها أنها تتمتع بمعنوية ذات دلالة احصائية. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية بضرورة زيادة نسبة السيولة

السريعة والمحافظة على ربحيتها مقارنة مع باقي البنوك التقليدية، والتركيز على أهمية وجودها نشطة في السوق المالي، وإيجاد وسائل كفيلة بتشغيل أكبر للودائع الموجودة لديها.

- دراسة (محمد البلتاجي، عام 1997م) بعنوان (معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية):

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الإسلامية، للتعرف على مدى تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها التي انشئت لأجلها خلال عقدين من الزمان، وذلك عن طريق استخدام نموذج يحتوي على عدد من المعايير وادوات القياس وتطبيق ذلك على عينة من المصارف الإسلامية. وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية انه لا توجد اية معايير محاسبية لاستخدامها لتقييم الأداء في المصارف الإسلامية، مما حدا بالبنك الإسلامي للتنمية إلى الدعوة لتكوين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد معايير خاصة بالمصارف الإسلامية.

ثانياً: الدراسات الاجنبية:

- دراسة (Al-Fawwaz وآخرون، عام 2015م) بعنوان: **The Impact of Islamic Finance on Some Macro Economic Variables (A case study of Jordan Islamic Bank)**

تهدف هذه الدراسة، إلى توضيح أثر التمويل الإسلامي في البنك الإسلامي الأردني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة من (2001 - 2011)، وقد استخدمت طريقة الانحدار لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الاستثمارات المحلية وعلى النمو الاقتصادي، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي ومعدل التضخم، وهذا يعني أن التمويل الإسلامي يعزز إنتاج السلع والخدمات في المجال الاقتصادي، مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسعار العام. وأخيراً، توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بدور التمويل الإسلامي، واشتقاق أدوات مالية إسلامية جديدة، وتعزيز دراسة الهندسة المالية الإسلامية في المعاهد والكليات في الجامعات.

- دراسة (Md. Safiulah 2010) بعنوان (**Superiority of Conventional Banks & Islamic Banks of Bangladesh: a comparative Study**)

تناولت الدراسة موضوع تقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في بنغلادش وإجراء مقارنة لمعرفة مدى التفوق بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وقد اعتمدت هذه الدراسة في إجراء المقارنة على مجموعة من المؤشرات منها مؤشرات الربحية لهذه البنوك، وإضافة إلى دراسة التطورات الخارجية والسيولة والالتزام تجاه المجتمع وأدائها نحو الاقتصاد.

- دراسة (Ehab K. A 2010) بعنوان (**Multidimensional Performance Measurement In Islamic banking**)

هدفت الدراسة إلى معرفة الواقع الحالي في البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال البحث لمعرفة ما يجري من قياس في تلك البنوك وكيف يتم ذلك، وما هي الصعوبات التي تواجه عملية تقييم الأداء؛ إذ اشارت الدراسة إلى أن أغلب البنوك تعتمد على تحليل القوائم المالية لقياس الأداء المالي، وقياس الأداء غير المالي من خلال استبيان من وجهة نظر العملاء.

- دراسة (AHMAD 2010) بعنوان (**are Islamic banks better immunized than Conventional banks in the current economic crisis**).

هدفت الدراسة إلى تحليل أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية خلال الفترة (2006-2009)، من خلال دراسة عدة مؤشرات لقياس أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وشملت الدراسة عينة من 24 بنكا منها 12 بنك تقليدي و12 بنك اسلامي في دول مثل المملكة العربية السعودية ودولة الامارات المتحدة والبحرين وقطر والكويت، وتمت

عملية التقييم باستخدام عدد من النسب لتقييم الأداء المصرفي وذلك لمعرفة ما إذا كانت البنوك الإسلامية ذات أداء أفضل في أوقات الأزمات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى ان البنوك الإسلامية أكثر تقبلاً واضطراباً من البنوك التقليدية.

– دراسة (Masruki & Others, 2008) بعنوان **Financial Performance of Malaysian Founder Islamic Banks versus Conventional Banks** هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء اثنين من البنوك الإسلامية في ماليزيا وهما بنك (اسلام وبنك المعاملات) مع أداء البنوك التقليدية على مدى 5 سنوات (2004 – 2008)، باستخدام عدة مؤشرات رئيسية مثل الربحية والسيولة والمخاطر، حيث تم تنفيذ اختبار t -test لفحص اي اختلافات ذات دلالة بين المجموعتين، وأظهرت الدراسة عن التحليل والمقارنة أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية ولكنها في نفس الوقت أفضل سيولة من البنوك التقليدية، وأن سبب ارتفاع ربحية البنوك التقليدية ناتج عن ارتفاع صافي التمويلات، كما وجد بأن البنوك التقليدية تواجه مخاطر ائتمانية اكبر من البنوك الإسلامية.

– دراسة (Moin,2008) بعنوان **Performance of Islamic Banking and Conventional Banking in Pakistan – A Comparative study.**

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنك الإسلامي الاول في باكستان (بنك الميزان المحدود)، من خلال مقارنته مع خمسة بنوك تقليدية، وقد استخدم في عملية التقييم كل من نسب الربحية ونسب السيولة بالإضافة للمخاطرة والكفاءة وذلك للفترة (2007 – 2003)، كما استخدم اختبار t واختبار f لتحديد الاختلافات في الأداء لكلا المجموعتين، وخلصت الدراسة إلى ان بنك الميزان المحدود اقل ربحية واقل كفاءة مقارنة مع معدل البنوك التقليدية، ولكنه ايضا اقل مخاطر، اما بالنسبة للسيولة فتبين بانه لا يوجد اختلاف ذو أهمية بين كلا المجموعتين، وارجع السبب في ذلك إلى البنوك التقليدية في باكستان حيث انها تمتلك تاريخ وخبرة اكبر في الاعمال المصرفية، ومسيطرة في القطاع المالي وذلك لمشاركتها الكبيرة في الاصول المالية في باكستان مقارنة بالبنوك الإسلامية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- 1_ طول فترة الدراسة التطبيقية حيث امتدت من عام (2002م) إلى عام (2017م) في حين كانت الدراسات السابقة تقتصر الدراسة فيها على فترة محدودة من السنوات، حيث طول الفترة يضيف مصداقية أكبر لنتائج التحليل.
- 2_ شمول عينة الدراسة على جميع البنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية، في حين كانت الدراسات السابقة تقتصر الدراسة فيها على عينة من البنوك الإسلامية مقابل مجتمع البنوك التقليدية.
- 3_ حداثة فترة الدراسة التحليلية حيث استعرضت الدراسة اخر القوائم المالية الصادرة عن البنوك محل الدراسة لعام (2017م).

مخطط الدراسة:

- اشتمل البحث على أربعة محاور، وهي كالآتي:
- المحور الاول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي.
- المحور الثاني: مفهوم هيكل مؤشرات ومعايير الأداء المالي.
- المحور الثالث: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي.
- المحور الرابع: نتائج التحليل الإحصائي الاستدلالي.
- النتائج والتوصيات
- المصادر والمراجع
- المحور الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء: وردت مفاهيم متعددة ومختلفة لعملية تقييم الأداء فقد عرفها (مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، 2003) بأنها العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط اي مشروع اقتصادي يهتم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي. وعرف (rose, 1999, p. 197) تقييم الأداء على أنه الوسيلة التي بواسطتها يتم التأكد بأن النتائج التي حققها المصرف في نهاية مدة زمنية معينة هي مطابقة لما اراد المصرف تحقيقه من الخطط والبرامج التي وضعتها الإدارة.

ثانياً: مراحل تقييم الأداء:

تعتمد خطوات التقييم على عدة مراحل: (خشارمة، 2001، صفحة 301)

- مرحلة التخطيط: إذ يتم من خلال هذه المرحلة إعداد الموازنات والقوائم التقديرية والتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم.
- مرحلة مقارنة النتائج: إذ تتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، ومقارنة الأداء الفعلي بالمعدلات الفعلية، والغرض من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعية وتحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها ومساءلة المسؤولين عنها في حالة وجودها.
- مرحلة تحديد الانحرافات وتفسيرها: ويتم في هذه المرحلة معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع أو الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه، ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها.
- مرحلة التعامل مع الانحرافات ومعالجتها: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها في المرحلة القادمة.

ثالثاً: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك:

هناك العديد من الجهات التي تستفيد من دراسة الأداء المالي للبنوك وهي: (الشماع، المحاسبة الادارية في المصارف، 2015، صفحة 69)

- 1- ادارة البنك: باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى الانحرافات وتصحيحها.
 - 2- البنك المركزي: لكي يستطيع أداء مهامه لصالح خدمة أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة.
 - 3- المودعون: حيث إن عملية الإيداع هي أساس عمل البنك، لذلك يسعى البنك لأن تكون هذه المؤشرات دائماً بصورة جيدة.
 - 4- المستثمرون الحاليون والمرتقبون: للحصول على أفضل فرص للاستثمار لاتخاذ قرارات الشراء.
 - 5- هيئة سوق رأس المال والبورصة: لمعرفة أي تطورات جوهرية في تحدثت على أسهم الشركات.
 - 6- الجمهور: يهتم دائماً الجمهور بالبحث عن خدمات بنكية متميزة وسريعة تلبى التطورات المستمرة بالحياة المعاصرة.
- المحور الثاني: مفهوم هيكل مؤشرات ومعايير الأداء المالي.**

أولاً: هيكل المؤشرات المالية:

تعد النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين فاصلتين في المركز المالي، فهي تقوم بتزويد الأطراف ذات العلاقة بطريقة أفضل لفهم ظروف المنشأة، ولا يتطلب حساب النسب المالية إلا قدرًا محدودًا من المهارة والمقدرة، أما تحليل وتفسير تلك النسب فيعد الحجر الأساس والمحك الرئيسي في التمييز بين المحلل المالي الكفء والمحلل المالي الأقل كفاءة (هندي، 2004، صفحة 73). ومن أهم المؤشرات والنسب المالية الأكثر شيوعًا:

أ- **مؤشر السيولة (Liquidity Ratios):** يرى (حمد، 2002) أن السيولة في معناها المطلق (النقدية) (Cash Money)، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر، ومن أهم النسب المستخدمة في قياس مؤشر السيولة:

$$\text{نسبة السيولة (مرة)} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{حسابات البنوك و المؤسسات المصرفية} + \text{حسابات العملاء الجارية} + \text{حسابات الاستثمار المطلقة}}$$

ب- **مؤشرات الربحية (Profitability Ratios):** وهي تقيس قدرة المصرف على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة، وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية:

1- **العائد على حقوق الملكية:** وهو مقياس يقيس العائد المتوقع على استثمارات المساهمين في حق الملكية. (تيم، 2009، صفحة 52)

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

وكما ارتفع هذا العائد في مصرف ما فإنه يشير إلى كفاءة هذا المصرف في تحقيق صافي أرباح او عوائد مالية للمستثمرين.
2- **العائد على الموجودات:** هو مقياس يقيس الفاعلية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها.

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة فإنها تشير إلى كفاءة المصرف في تحقيق صافي إرباح في استثمار الموجودات.

4- **صافي الربح إلى إجمالي الدخل:** يقيس هذا المؤشر مدى الربح المتحصل من إيرادات البنك، (jetman, 2006, p. 68)

$$\text{صافي الربح إلى إجمالي الدخل} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الدخل}} \times 100$$

وبارتفاع هذا المعدل يتبين الاستغلال الأمثل للإيرادات من قبل إدارة البنك.

ج- **مؤشرات النشاط (Activity Ratios):** تستخدم هذه النسبة كمؤشر لتقييم كفاءة البنك وفاعليته في استثمار موارده المتاحة، ومن أهم نسب النشاط: (الصابر، 2005، صفحة 23)

1- **صافي البيوع المؤجلة في البنوك الإسلامية وصافي الفوائد في البنوك التقليدية إلى إجمالي الدخل:** وتمثل هذه النسبة إيرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضارباً ورب مال، إيرادات البنك الذاتية، إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته مضارباً، إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً، إيرادات خدمات مصرفية، ذلك في البنوك الإسلامية، أما في البنوك التقليدية فتمثل هذه النسبة الفوائد والعمولات. (<https://www.ase.com.jo>)

$$\text{(البنوك التقليدية) صافي الفوائد و العمولات} = \frac{\text{الفوائد+العمولات}}{\text{إجمالي الدخل}} \times 100$$

$$\text{(البنوك الإسلامية): صافي البيوع المؤجلة} = \frac{\text{إيرادات خدمات مصرفية+إيرادات ذاتية+إيرادات حسابات الاستثمار}}{\text{إجمالي الدخل}} \times 100$$

2- **صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات:** تعكس نسبة وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك وكفاءته في استغلال موجوداته وتوجيهها إلى التسهيلات. (طالب و المشهداني، 2011، صفحة 85)

$$100 \times \frac{\text{التسهيلات}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \text{صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات}$$

3- **صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع:** وتمثل هذه النسبة مؤشراً لسياسة البنك في التوظيف مقارنةً بالماضي والحاضر والمستقبل، وتعكس مدى قدرة البنك على توظيف أموال الودائع. (شاهين و مطر، 2011)

$$100 \times \frac{\text{صافي التسهيلات}}{\text{مجموع الودائع}} = \text{معدل توظيف الموارد}$$

د- **مؤشرات السوق (Market Ratios):** تستخدم لتحديد امكانية الاستثمار في المنشأة من خلال الاطلاع على اتجاهات الاسعار السوقية لأسهم الشركة، ومن أهم نسب السوق. (الزبيدي، 2000)

1- **عائد السهم الواحد:** وتعد نتيجة هذه النسبة مؤشراً مالياً مهماً، حيث تعكس شكل الأداء الذي مارسته ادارة المنشأة لتعظيم مركز قوتها في السوق. (sheikh waqas, 2009, p. 34)

$$100 \times \frac{\text{الربح بعد الضرائب}}{\text{عدد الاسهم العادية}} = \text{عائد السهم الواحد}$$

2- **التوزيعات النقدية للسهم:** وتمثل هذه النسبة معدل الأرباح المقترح توزيعها على عدد الأسهم المكتتب بها أي مقدار الربح الذي من المقترح توزيعه على حامل السهم. (الزبيدي، 2000)

$$100 \times \frac{\text{معدل الأرباح المقترح توزيعها}}{\text{عدد الأسهم المدرجة}} = \text{التوزيعات النقدية للسهم}$$

3- **معدل دوران السهم:** يعد معدل دوران السهم من أهم المؤشرات التي يجب أن يأخذها المستثمر في الاعتبار قبل اتخاذ قرار الاستثمار بالأوراق المالية، حيث يعد أحد معايير المفاضلة بين الأسهم المدرجة في السوق.

$$100 \times \frac{\text{عدد الأسهم المتداولة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} = \text{معدل دوران السهم}$$

ثانياً: معايير تقييم الأداء المالي: تبرز في التحليل المالي أهمية تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغير المؤشرات المالية، لأن الحكم على طبيعة تغيرها من سنة لأخرى يعتمد بصورة أساسية على امكانية مقارنتها بمعايير أخرى. ومن أهم هذه المعايير: (الشماخ، المحاسبة الادارية في المصارف، 2015، صفحة 652)

1- **المعايير التاريخية:** وهي معايير مستمدة من أداء المصرف ذاته في الماضي، إذ يمكن للمحلل المالي حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية لغرض رقابة أداء السنة المعنية، قياساً بتلك السنوات الماضية.

2- **المعايير القطاعية:** هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي اليه المصرف، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من المصارف في القطاع.

3- **المعايير المطلقة:** يعكس بعضها تقاليد او تشريعات سائدة في هذا الخصوص، وبعضها ناشئ عن معايير دولية، وهي تنعكس في وجود مجموعة من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية والمعايير.

4- **المعايير المستهدفة:** وهي معايير تعمل على ادارة المصرف على بلوغها، من خلال استراتيجياتها، وسياساتها، وخططها، وموازناتها، ويعني الابتعاد عنها، أو عدم تحقيقها، انحرافاً عن الأداء المطلوب.

ثالثاً: أدوات قياس الأداء المالي: يمكن تعريفها بأنها مجموعة الوسائل والطرق والاساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى جوانب التقييم المختلفة للوحدات الاقتصادية، وتشمل هذه الأدوات: (جبل، 2006، صفحة 41)

- 1- التقارير: فهي التي توفر المعلومات عن الوضع الفعلي للعمل المصرفي ليتم مقارنتها بالمعايير والحكم على مدى كفاءة هذا العمل. (اللوزي و اخرون، 1997، صفحة 201)
- 2- التحليل الرأسي: بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلاً تتسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها. (مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، 2006، صفحة 24)
- 3- التحليل الأفقي/ تحليل الاتجاهات: حيث يتم دراسة حركة بند معين أو عدة بنود على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو معدل التغير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.
- 4- تحليل النسب المالية: يعتبر هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعاً لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة في مجالات السيولة والنشاط والربحية. (الحسني، 1998، صفحة 177) وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على تحليل النسب المالية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المحور الثالث : نتائج التحليل الإحصائي الوصفي.

من خلال هذا المبحث سيتم مقارنة أداء المصارف الإسلامية بالبنوك التقليدية باستخدام مؤشرات الأداء مقارنة وصفية بالاستعانة بالتحليل الإحصائي الوصفي من خلال استخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، لعينة الدراسة، ومن النسب المالية التي سوف يتم دراستها: (نسبة السيولة، نسبة الربحية، نسبة النشاط، نسبة السوق).

أولاً: مؤشر السيولة (مرة): تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير (المودعين) نتيجة السحوبات المفاجئة.

نلاحظ في الجدول رقم (1): والذي يوضح نسب مؤشر السيولة (مرة)، بان متوسط نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية بلغت (0.47) مرة، وهي اعلى من متوسط نسبة السيولة لدى البنوك التقليدية والتي بلغت (0.43) مرة، مما يعني قدرة الوفاء بالتزامات اتجاه السحوبات لدى البنوك الإسلامية اعلى من قدرة البنوك التقليدية، اما بما يتعلق بخطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط فهي بالبنوك الإسلامية اعلى خطورة من البنوك التقليدية، حيث بلغت نسبة الانحراف المعياري في البنوك الإسلامية (0,19) مقابل (0,09) في البنوك التقليدية، وبما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد سجلت البنوك الإسلامية نسبة (0.41) مقابل نسبة (0,20) في البنوك التقليدية، مما يعني ان خطورة انخفاض نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية هي اعلى من خطورة انخفاض النسبة لدى البنوك التقليدية، وعلى الرغم من تفوق البنوك الإسلامية بنسبة متوسط السيولة الا انها اكثر خطورة في تذبذب هذه النسبة مقارنة بالبنوك التقليدية.

تفسير ارتفاع متوسط السيولة لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، يعود إلى عدة اسباب ابرزها تخوف البنوك الإسلامية من السحوبات المفاجئة، حيث لا تستطيع البنوك الإسلامية تلبية السحوبات المفاجئة كما هو الحال لدى البنوك التقليدية حيث تستطيع الاخيرة اللجوء والاقتراض من البنوك الاخرى او من البنك المركزي الذي يمثل الملجأ الاخير لدى البنوك وذلك بسعر فائدة على الاقتراض، كما ان ارتفاع نسبة السيولة لدى البنك العربي الاسلامي لعامي (2006م) - (2007م) كان له تأثيراً على المتوسط، و بواحد ظهور الازمة المالية العالمية حيث تستدعي الازمات احتفاظ البنوك بنسبة سيولة اعلى من المعتاد.

جدول رقم (1): مؤشر السيولة (مرة)		
السنة	معدل البنوك الإسلامية	معدل البنوك التقليدية

0.56	0.53	2002
0.58	0.58	2003
0.53	0.57	2004
0.52	0.55	2005
0.53	0.86	2006
0.49	0.87	2007
0.40	0.44	2008
0.41	0.29	2009
0.43	0.38	2010
0.41	0.37	2011
0.39	0.27	2012
0.36	0.20	2013
0.36	0.49	2014
0.35	0.37	2015
0.33	0.35	2016
0.31	0.34	2017
0.43	0.47	الوسط الحسابي
0.09	0.19	الانحراف المعياري
0.20	0.41	معامل الاختلاف

المصدر: من اعداد الباحثين استنادًا إلى القوائم المالية الموحدة للبنوك والمنشورة على موقع سوق عمان المالي (2002-2017).

ثانياً: مؤشرات الربحية: تعتبر هذه النسب من المؤشرات الأساسية التي تقيس كفاءة المصرف في تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في تحقيق أكبر عائد ممكن مع ضمان السيولة وسلامة المركز المالي، ومن خلال استطلاع ادبيات الدراسة تم الاعتماد لغايات المقارنة على النسب التالية:

أ- نسبة العائد إلى مجموع الموجودات: وتقيس هذه النسبة مدى ربحية البنك نسبة إلى اجمالي موجوداته أي تعبر عن مدى كفاءة ادارة البنك في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.

نلاحظ من الجدول رقم (2): والذي يوضح لنا نسبة العائد إلى مجموع الموجودات، حيث بلغ معدل العائد إلى مجموع الموجودات في البنوك التقليدية (1.21) وهي اعلى من معدل البنوك الإسلامية التي حققت نسبة (1.05) مما يعني قدرة البنوك التقليدية على استغلال الموجودات اعلى من قدرة البنوك الإسلامية، أما بما يتعلق بنسبة الانحراف المعياري فقد بلغت في البنوك الإسلامية (0.36) مقابل (0.30) في البنوك التقليدية، حيث تعبر هذه النسبة عن خطورة اعلى لانخفاض مؤشر الربحية ممثلاً بالعائد إلى مجموع الموجودات عن الوسط لدى البنوك الإسلامية، مقارنة بالبنوك التقليدية، أما معامل الاختلاف فقد كانت نسبة البنوك الإسلامية (0.34)، مقارنة بنسبة البنوك التقليدية والتي كانت تساوي (0.25)، مما يعني ان خطورة انخفاض مؤشر الربحية ممثلاً بنسبة العائد إلى مجموع الموجودات اعلى في البنوك الإسلامية من البنوك التقليدية.

ومن اسباب تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية بما يتعلق بنسبة العائد إلى مجموع الموجودات، هو قدرة استثمار الموجودات لدى البنوك التقليدية بأوعية مختلفة منها ايداع الفائض لديها في البنوك الاخرى والبنك المركزي مقابل فائدة، بالمقابل تحتفظ البنوك الإسلامية بنسبة سيولة اعلى وعدم قدرة على الاستفادة من فائض النقد لديها.

جدول رقم (2): العائد إلى مجموع الموجودات، العائد إلى مجموع حقوق المساهمين				
العائد إلى حقوق المساهمين		العائد إلى مجموع الموجودات		
معدل البنوك التقليدية	معدل البنوك الإسلامية	معدل البنوك التقليدية	معدل البنوك الإسلامية	السنة
8.47	3.78	0.74	0.42	2002
8.55	4.85	0.78	0.42	2003
10.3	4.78	1.02	0.44	2004
14.78	12.61	1.67	1.07	2005
10.5	13.07	1.63	1.22	2006
10.56	14.44	1.63	1.31	2007
10.89	15.95	1.62	1.64	2008
7.47	8.99	1.12	0.76	2009
6.63	15.56	0.98	1.27	2010
8,0	14.68	1.17	1.14	2011
8.27	13.69	1.23	1.1	2012
9.49	15.56	1.41	1.27	2013
8.89	13.12	1.22	1.06	2014
7.28	13.78	0.97	1.1	2015
7.59	15.27	1.07	1.24	2016
7.15	15.47	1.0	1.34	2017
9.05	12.23	1.21	1.05	الوسط الحسابي
2.03	4.2	0.3	0.36	الانحراف المعياري
0.22	0.34	0.25	0.34	معامل الاختلاف

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى القوائم المالية الموحدة للبنوك والمنشورة على موقع سوق عمان المالي(2002- 2017).

ب- نسبة العائد إلى حقوق المساهمين: وهي نسبة اخرى من نسب الربحية، والتي تقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي العائد المتوقع للمساهمين من استثماراتهم في البنك فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل بالنسبة لمالكي هذا البنك. نلاحظ من الجدول رقم (2): والذي يوضح لنا معدل العائد إلى مجموع حقوق المساهمين، حيث بلغ متوسط نسبة البنوك الإسلامية (12.23) مقارنة بمتوسط البنوك التقليدية بنسبة (9.05) وذلك يدل على أن المساهمين في البنوك الإسلامية يحققون نسبة عوائد أعلى من المساهمين في البنوك التقليدية، اما بما يتعلق بخطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط فهي بالبنوك الإسلامية اعلى خطورة من البنوك التقليدية، فقد سجلت البنوك الإسلامية نسبة (4.20) مقارنة بالبنوك التقليدية التي سجلت نسبة (2.03)، اما معامل الاختلاف فقد سجلت البنوك الإسلامية نسبة (0.34) مقابل نسبة (0.22) في البنوك التقليدية، مما يعني ان خطورة انخفاض نسبة العائد إلى حقوق المساهمين لدى البنوك الإسلامية هي اعلى من خطورة انخفاض النسبة لدى

البنوك التقليدية، وبالتالي وعلى الرغم من تفوق البنوك الإسلامية بنسبة متوسط العائد إلى حقوق المساهمين إلا أنها أكثر خطورة في تذبذب هذه النسبة مقارنة بالبنوك التقليدية.

ج - صافي الربح إلى إجمالي الدخل: تعبر هذه النسبة عن صافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تدل على كفاءة الأداء المالي للبنك. نلاحظ من الجدول رقم (3): والذي يوضح لنا نسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل، حيث بلغ متوسط نسبة البنوك الإسلامية (27.72) في حين بلغت النسبة (31.22) للبنوك التقليدية، وذلك يعني بأن البنوك التقليدية تتمتع بكفاءة الأداء المالي بالنظر إلى تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، أما بما يتعلق بنسبة الانحراف المعياري والتي تعبر عن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط فهي بالبنوك الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية، فقد بلغت في البنوك الإسلامية (8.65) مقابل (6.62) للبنوك التقليدية، أما نسبة معامل الاختلاف فقد كانت (0.31) في البنوك الإسلامية وهي أعلى من البنوك التقليدية التي سجلت نسبة (0.21)، مما يعني ان خطورة انخفاض نسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل لدى البنوك الإسلامية هي أعلى من خطورة انخفاض النسبة لدى البنوك التقليدية.

جدول رقم (3): صافي الربح إلى إجمالي الدخل %		
السنة	معدل البنوك الإسلامية	معدل البنوك التقليدية
2002	12.27	23.86
2003	13.63	24.31
2004	12.95	33.90
2005	23.01	41.95
2006	22.17	40.63
2007	32.85	40.21
2008	37.94	40.40
2009	25.77	29.92
2010	31.19	25.80
2011	31.50	30.12
2012	27.59	29.89
2013	31.19	34.71
2014	34.45	29.78
2015	33.84	23.99
2016	35.77	25.77
2017	37.44	24.22
الوسط الحسابي	27.72	31.22
الانحراف المعياري	8.65	6.62
معامل الاختلاف	0.31	0.21

المصدر: من اعداد الباحثين استنادًا إلى القوائم المالية الموحدة للبنوك والمنشورة على موقع سوق عمان المالي (2002- 2017).

ثالثاً: مؤشرات النشاط: تستخدم هذه النسبة كمؤشر لتقييم كفاءة البنك وفاعليته في استثمار موارده المتاحة، ومن خلال استطلاع ادبيات الدراسة تم الاعتماد لغايات المقارنة على النسب التالية:

أ- صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات: وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك وكفاءته في استغلال موجوداته وتوجيهها إلى التسهيلات، وارتفاع هذه النسبة شيء إيجابي لدى البنك، حيث تمثلت التسهيلات في القروض لدى البنوك التقليدية، وتمثل هذه التسهيلات في البنوك الإسلامية بـ ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى، موجودات اجارة منتهية بالتملك، الاستثمارات التمويلية، قروض حسنة بالصافي، وذلك بسبب تركيز نشاط البنوك الإسلامية على صيغ التمويل الخاصة بطبيعة نشاطه.

نلاحظ من الجدول رقم (4): والذي يوضح لنا نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، حيث بلغ متوسط نسبة البنوك الإسلامية (48.90) مقابل (43.10) للبنوك التقليدية، وسبب ارتفاع النسبة في البنوك الإسلامية هو تركيز نشاط البنوك الإسلامية على صيغ التمويل الخاصة بطبيعة نشاطه منها موجودات الاجارة المنتهية بالتملك، اما بما يتعلق بنسبة الانحراف المعياري والتي تعبر عن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط فهي بالبنوك الإسلامية اعلى من البنوك التقليدية، فقد بلغت في البنوك الإسلامية (17.36) مقابل (4.66) للبنوك التقليدية، أما نسبة معامل الاختلاف فقد كانت (0.35) في البنوك الإسلامية، وهي أعلى من البنوك التقليدية التي سجلت نسبة (0.11)، مما يعني ان خطورة انخفاض نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات لدى البنوك الإسلامية هي اعلى من خطورة انخفاض النسبة لدى البنوك التقليدية.

جدول رقم (4): صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع				
صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع %		صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات %		
معدل	معدل	معدل	معدل	السنة
البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	
43.71	39.81	35.37	33.73	2002
43.95	36.12	35.35	31.22	2003
44.47	36.20	35.39	30.76	2004
51.58	40.79	39.83	33.54	2005
58.72	51.07	42.43	43.55	2006
61.78	26.89	44.79	22.46	2007
65.15	28.36	47.96	22.66	2008
60.64	74.49	44.76	63.88	2009
60.01	122.69	44.16	59.73	2010
58.98	112.26	43.59	55.42	2011
60.27	118.53	44.48	76.55	2012
59.41	122.69	43.10	59.73	2013
56.92	67.75	43.31	59.53	2014
58.75	71.05	45.04	62.42	2015
64.58	71.95	48.83	62.79	2016
68.17	74.33	51.21	64.38	2017
57.32	68.44	43.1	48.90	الوسط الحسابي

7.30	34.36	4.66	17.36	الانحراف المعياري
0.13	0.50	0.11	0.35	معامل الاختلاف

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى القوائم المالية الموحدة للبنوك والمنشورة على موقع سوق عمان المالي (2002- 2017).

ب- صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع: وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك وكفاءته في استغلال الودائع في منح التسهيلات وارتفاع هذه النسبة شيء ايجابي لدى البنك، حيث تمثلت التسهيلات في القروض لدى البنوك التقليدية، وتمثل هذه التسهيلات في البنوك الإسلامية ب ذم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى، موجودات اجارة منتهية بالتملك، الاستثمارات التمويلية، قروض حسنة بالصافي.

نلاحظ من الجدول رقم (4): والذي يوضح لنا صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع، بأن نسبة التسهيلات بالنسبة للودائع هي الأعلى لدى البنوك الإسلامية، وعند التدقيق بالنسبة تبين أن الارتفاع ناتج من تسهيلات البنك العربي الإسلامي للأعوام (2010م)، (2011م)، (2012م)، (2013م)، وبالتالي فإن معدل استغلال الودائع وتوجيهها إلى التسهيلات هو الأعلى لدى البنوك الإسلامية، فقد بلغ متوسط نسبة البنوك الإسلامية (68.44) مقابل (57.32) للبنوك التقليدية، اما بما يتعلق بنسبة الانحراف المعياري والتي تعبر عن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط فهي بالبنوك الإسلامية اعلى من البنوك التقليدية، فقد بلغت في البنوك الإسلامية (34.36) مقابل (7.30) للبنوك التقليدية، أما نسبة معامل الاختلاف فقد كانت (0.50) في البنوك الإسلامية، وهي أعلى من البنوك التقليدية التي سجلت نسبة (0.13)، مما يعني ان خطورة انخفاض نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات لدى البنوك الإسلامية هي اعلى من خطورة انخفاض النسبة لدى البنوك التقليدية.

ج- صافي البيوع المؤجلة في البنوك الإسلامية وصافي الفوائد في البنوك التقليدية إلى اجمالي الدخل : وتمثل هذه النسبة ايرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفة البنك الاسلامي مضارباً ورب مال، وتشمل ايرادات البنك الذاتية، ايرادات الاستثمارات المقيدة بصفته مضارباً، ايرادات الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً، ايرادات خدمات مصرفية، اما في البنوك التقليدية فتمثل هذه النسبة الفوائد والعمولات.

نلاحظ من الجدول رقم (5): والذي يوضح لنا نسبة صافي البيوع في البنوك الإسلامية ونسبة صافي الفوائد في البنوك التقليدية، حيث بلغ متوسط نسبة البنوك الإسلامية (72.62) مقابل (83.12) للبنوك التقليدية، وسبب ارتفاع النسبة في البنوك التقليدية هو تركيز نشاط البنوك التقليدية على العائد المتحقق من الفوائد نتيجة التمويلات والقروض الممنوحة للعملاء، اما بما يتعلق بنسبة الانحراف المعياري والتي تعبر عن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط فهي بالبنوك الإسلامية اعلى من البنوك التقليدية، فقد بلغت في البنوك الإسلامية (19.7) مقابل (2.94) للبنوك التقليدية، أما نسبة معامل الاختلاف فقد كانت (0.26) في البنوك الإسلامية، وهي أعلى من البنوك التقليدية التي سجلت نسبة (0.04)، مما يعني ان خطورة انخفاض نسبة صافي البيوع في البنوك الإسلامية هي اعلى من خطورة انخفاض نسبة صافي الفوائد في البنوك التقليدية.

جدول رقم (5): صافي البيوع المؤجلة اسلاميا وصافي الفوائد تقليديا إلى اجمالي الدخل		
السنة	معدل البنوك الإسلامية	معدل البنوك التقليدية
2002	76.4	82.1
2003	73.8	76.8
2004	72.7	83.1
2005	64.9	76.5

82.0	72.5	2006
81.7	32.1	2007
86.1	37.9	2008
84.7	80.7	2009
82.7	69.0	2010
81.9	65.8	2011
84.6	60.9	2012
85.6	69.0	2013
84.9	94.7	2014
84.6	96.4	2015
85.8	97.4	2016
86.1	97.0	2017
83.1	72.6	الوسط الحسابي
2.94	19.07	الانحراف المعياري
0.04	0.26	معامل الاختلاف

المصدر: من اعداد الباحثين استنادًا إلى القوائم المالية الموحدة للبنوك والمنشورة على موقع سوق عمان المالي (2002 - 2017).

رابعاً: مؤشرات السوق: وهي مؤشرات تقدم تصورا تحليليا عما يهتم به ملاك المنشأة والمستثمرين.

أ- معدل دوران السهم: ويعبر هذا المؤشر عن مدى سيولة السهم حيث سيولة السهم توفر فرص أوسع للشراء والبيع وتزيد من الجاذبية الاستثمارية في السهم، ويعد من أحد أهم مؤشرات المفاضلة بين الأسهم في السوق المالي. نلاحظ من الجدول رقم (6): والذي يوضح لنا نسبة معدل دوران السهم، حيث بلغ متوسط معدل دوران السهم لدى البنوك الإسلامية (21.86) مرة مقابل (19.25) مرة للبنوك التقليدية، ويدل ذلك على ان سيولة سهم البنوك الإسلامية اعلى من سيولة سهم البنوك التقليدية بالمتوسط، مما يزيد من رغبة الاستثمار في سهم البنوك الإسلامية من قبل المستثمرين، اما بما يتعلق بنسبة الانحراف المعياري والتي تعبر عن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط فهي بالبنوك الإسلامية اعلى من البنوك التقليدية، فقد بلغت في البنوك الإسلامية (28.49) مقابل (16.71) للبنوك التقليدية، أما نسبة معامل الاختلاف فقد كانت (1.30) في البنوك الإسلامية، وهي أعلى من البنوك التقليدية التي سجلت نسبة (0.87)، مما يعني ان خطورة انخفاض نسبة معدل دوران السهم في البنوك الإسلامية هي اعلى من خطورة انخفاض نسبة صافي الفوائد في البنوك التقليدية.

جدول رقم (6): معدل دوران السهم (مرة)		
السنة	معدل البنوك الإسلامية	معدل البنوك التقليدية
2002	7.55	15.770
2003	63.98	46.136
2004	56.85	50.146
2005	103.86	55.129
2006	13.05	20.272
2007	26.63	25.369

21.753	11.59	2008
13.314	18.20	2009
10.168	6.27	2010
7.168	4.99	2011
5.512	7.92	2012
9.976	6.27	2013
6.452	8.61	2014
5.821	4.94	2015
5.740	4.99	2016
9.215	4.11	2017
19.25	21.86	الوسط الحسابي
16.71	28.49	الانحراف المعياري
0.87	1.30	معامل الاختلاف

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى القوائم المالية الموحدة للبنوك والمنشورة على موقع سوق عمان المالي (2002- 2017).

ب- التوزيعات النقدية للسهم (دينار): وتمثل هذه النسبة معدل الأرباح المقترح توزيعها على عدد الأسهم المكتتب بها أي مقدار الربح الذي من المقترح توزيعه على حامل السهم.

نلاحظ من الجدول رقم(7): والذي يوضح لنا معدل التوزيعات النقدية على السهم، حيث بلغ متوسط التوزيعات النقدية على السهم في البنوك الإسلامية (0.07) مقابل (0.14) للبنوك التقليدية، اما بما يتعلق بنسبة الانحراف المعياري والتي تعبر عن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط فهي بالبنوك الإسلامية اعلى من البنوك التقليدية، فقد بلغت في البنوك الإسلامية (0.04) مقابل (0.02) للبنوك التقليدية، أما نسبة معامل الاختلاف فقد كانت (0.55) في البنوك الإسلامية، وهي أعلى من البنوك التقليدية التي سجلت نسبة (0.16)، مما يعني ان خطورة انخفاض معدل التوزيعات النقدية على السهم في البنوك الإسلامية هي اعلى من خطورة انخفاض معدل التوزيعات النقدية على السهم في البنوك التقليدية.

ج- عائد السهم الواحد (دينار): ويمثل صافي الربح على عدد الأسهم المدرجة أي يمثل المبلغ الذي سيتم الحصول عليه من قبل صاحب السهم مقابل شرائه والاستثمار فيه.

نلاحظ من الجدول رقم (7): والذي يوضح لنا عائد السهم الواحد، حيث بلغ متوسط عائد السهم الواحد في البنوك الإسلامية (0.21) مقابل (0.32) للبنوك التقليدية، اما بما يتعلق بنسبة الانحراف المعياري والتي تعبر عن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط فهي بالبنوك التقليدية اعلى من البنوك الإسلامية، فقد بلغت في البنوك الإسلامية (0.08) مقابل (0.10) للبنوك التقليدية، أما نسبة معامل الاختلاف فقد كانت (0.40) في البنوك الإسلامية، وهي أعلى من البنوك التقليدية التي سجلت نسبة (0.30)، مما يعني ان خطورة انخفاض معدل التوزيعات النقدية على السهم في البنوك الإسلامية هي اعلى من خطورة انخفاض معدل التوزيعات النقدية على السهم في البنوك التقليدية.

جدول رقم (7) : التوزيعات النقدية للسهم، معدل عائد السهم الواحد				
معدل عائد السهم الواحد		معدل التوزيعات النقدية للسهم		
معدل	معدل	معدل	معدل	السنة
البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	

0.347	0.05		0.136	0.025	2002
0.37	0.06		0.122	0.025	2003
0.471	0.06		0.122	0.025	2004
0.553	0.20		0.097	0	2005
0.387	0.22		0.149	0.051	2006
0.401	0.26		0.163	0.075	2007
0.361	0.31		0.142	0.06	2008
0.253	0.15		0.117	0.06	2009
0.222	0.26		0.128	0.075	2010
0.261	0.25		0.144	0.094	2011
0.271	0.2		0.149	0.075	2012
0.335	0.26		0.168	0.075	2013
0.287	0.22		0.135	0.10	2014
0.223	0.25		0.16	0.11	2015
0.229	0.30		0.168	0.125	2016
0.213	0.29		0.187	0.135	2017
0.32	0.21		0.14	0.07	الوسط الحسابي
0.10	0.08		0.02	0.04	الانحراف المعياري
0.30	0.40		0.16	0.55	معامل الاختلاف

المصدر: من اعداد الباحثين استنادًا إلى القوائم المالية الموحدة للبنوك والمنشورة على موقع سوق عمان المالي (2002-2017).

المحور الرابع: نتائج التحليل الإحصائي الاستدلالي.

أولاً: اختبار فروقات المتوسطات للنسب المالية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

*- من خلال ما تم استعراضه سابقاً في الجداول (1 - 7) لوحظ وجود اختلاف بين متوسطات النسب المالية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مما استدعى طرح السؤال التالي: هل تتمتع هذه الاختلافات في قيم المتوسطات بمعنوية ذات دلالة إحصائية على درجات الثقة المقبولة والمعقولة؟ لذلك تم اللجوء إلى اختبار (T - TEST) لدراسة وتحليل الفروقات بين متوسطات النسب المحسوبة للبنوك الإسلامية ومتوسطات النسب المحسوبة للبنوك التقليدية.

*- استعراض نتائج فروقات المتوسطات لجدول رقم (8):

جدول رقم (8): اختبار فروقات متوسطات النسب المالية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية						
النسبة	البنك الإسلامي	البنك التقليدي	فرق المتوسطين	درجات الحرية	معلمة T	الدلالة الإحصائية
مؤشر السيولة	0.47	0.43	0.04	15	-0.881	0.392
نسبة العائد على مجموع الموجودات	1.05	1.21	-0.16	15	-2.123	0.051
نسبة العائد على حقوق المساهمين	12.23	9.05	3.18	15	1.269	0.224
صافي الربح إلى إجمالي الدخل	27.72	31.22	-3.5	15	-1.308	0.21

0.224	1.031	15	-10.5	83.12	72.62	صافي البيوع في البنوك الإسلامية، الفوائد للبنوك التقليدية إلى إجمالي الدخل
0.159	1.482	15	5.8	43.1	48.9	صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات
0.008	3.06	15	11,12	57,32	68,44	صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع
0.467	0.747	15	2.61	19.25	21.86	معدل دوران السهم
4.57	-11.95	15	-0.07	0.14	0.07	التوزيعات النقدية للسهم
0.01	-3	15	-0.11	0.32	0.21	عائد السهم الواحد

* قيمة T الجدولية: 2.131 ** مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى الجداول السابقة المتعلقة بالنسب المالية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (1 - 7).

- مؤشر السيولة: من خلال تحليل متوسط مؤشر السيولة نجد اختلاف في فروقات المتوسطات بالنسبة لمؤشر السيولة حيث بلغ الفرق بين المتوسطين للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (0.04) لصالح البنوك الإسلامية، ولا يعني ذلك عدم اختلاف نسبة السيولة القانونية او السيولة السريعة فيما بينهم، ويعود سبب ارتفاع متوسط النسبة في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية إلى عدة اسباب منها نسبة السيولة للبنك العربي الإسلامي لعامي (2006م-2007م)، وارتفاعها بداية الازمة المالية العالمية لعام(2008م)، وقلة الالوعية الاستثمارية الإسلامية للفوائض النقدية لدى البنوك الإسلامية، لذلك البنوك الإسلامية لديها قدرة اكبر من البنوك التقليدية على الوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها.

- نسبة العائد على مجموع الموجودات: من خلال تحليل نسبة العائد على مجموع الموجودات نجد اختلافاً في فروقات المتوسطات لهذه النسبة حيث كانت نسبة البنوك التقليدية أعلى من البنوك الإسلامية بفارق (0.16) لصالح البنوك التقليدية، ويعود تفسير انخفاض النسبة في البنوك الإسلامية مقارنة في البنوك التقليدية إلى تعطل بعض موجودات البنوك الإسلامية بسبب الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة مما يقلل من نسبة العائد، وذلك لقلّة الالوعية الاستثمارية عالية السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية والتي تتوفر لها اوعيه استثمارية مثل الایداعات لدى البنوك الأخرى والبنك المركزي والذي يحقق من خلالها عائد من الفوائد.

- نسبة العائد على حقوق المساهمين: نجد اختلافاً في فروقات المتوسطات لهذه النسبة حيث كانت نسبة البنوك الإسلامية أعلى من نسبة البنوك التقليدية بفارق (3.18) لصالح البنوك الإسلامية، ويعود تفسير هذه النتيجة إلى ثقة العملاء والمساهمين ونظرتهم المستقبلية بكفاءة اداء البنوك الإسلامية، والذي تحقق بزيادة العائد.

- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الدخل: نجد اختلافاً في فروقات المتوسطات لهذه النسبة حيث كانت نسبة البنوك التقليدية أعلى من نسبة البنوك الإسلامية بفارق (3.5) لصالح البنوك التقليدية، ويمكن تفسير هذه النتيجة لخبرة البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية حديثة العهد المصرفي.

- نسبة صافي البيوع للبنوك الإسلامية وصافي الفوائد للبنوك الربوية إلى اجمال الدخل: نجد اختلافاً في فروقات المتوسطات لهذه النسبة، حيث كانت نسبة البنوك التقليدية أعلى من نسبة البنوك الإسلامية بفارق (10.5) لصالح البنوك التقليدية، ويعود تفسير هذه النتيجة إلى ان هذه النسبة لدى البنوك التقليدية تشمل صافي الفوائد والذي يمثل العائد الاعلى لديها حيث انه اساس عمل البنوك التقليدية اما البنوك الإسلامية فهذه النسبة تشتمل على ايرادات الخدمات المصرفية، وايرادات المضاربات.

- نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات: نجد اختلافاً في فروقات المتوسطات لهذه النسبة، حيث كانت نسبة البنوك الإسلامية أعلى من نسبة البنوك التقليدية بفارق (5.8) لصالح البنوك الإسلامية، وتبين سبب هذا الارتفاع ان هذه التسهيلات في

البنوك الإسلامية تتمثل بـ ذم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى، موجودات اجارة منتهية بالتملك، الاستثمارات التمويلية، قروض حسنة بالصافي، وذلك بسبب تركيز نشاط البنوك الإسلامية على صيغ التمويل الخاصة بطبيعة نشاطه.

- نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع: نجد اختلافًا في فروقات المتوسطات لهذه النسبة، حيث كانت نسبة البنوك الإسلامية أعلى من نسبة البنوك التقليدية بفارق (11.12) لصالح البنوك الإسلامية، وتبين أن الارتفاع ناتج عن تسهيلات البنك العربي الإسلامي للأعوام (2010، 2011، 2012، 2013)، كما ان هذه النسبة تشتمل على صيغ التمويل الرئيسية لدى البنوك الإسلامية وهي صيغة (الاجارة المنتهية بالتملك، المرابحة) والتي تشكل نسبة كبيرة من التسهيلات لديها.

- معدل دوران السهم (مرة): نجد اختلافًا في فروقات المتوسطات لهذا المعدل، حيث كان معدل البنوك الإسلامية أعلى من معدل البنوك التقليدية بفارق (2.61) لصالح البنوك الإسلامية، ويمكن تفسير ذلك لجاذبية سعر سهم البنوك الإسلامية مقارنة بأسعار اسهم البنوك التقليدية.

- نسبة التوزيعات النقدية للسهم: نجد اختلافًا في فروقات المتوسطات لهذه النسبة، حيث كانت نسبة البنوك الإسلامية أقل من نسبة البنوك التقليدية بفارق (0.07) لصالح البنوك التقليدية، وتفسير الفارق لصالح البنوك التقليدية يعود إلى احتفاظ البنوك الإسلامية في اغلب السنوات باحتياطيات من الارباح المحتجزة وذلك لإبقاء التوزيعات النقدية شبه منتظمة للسنوات القادمة حتى تحافظ على طبيعة المنافسة مع البنوك التقليدية، حيث تبين عدم توزيع أي ارباح نقدية للسهم في البنوك الإسلامية لعام (2005م).
- نسبة عائد السهم الواحد: نجد اختلافًا في فروقات المتوسطات لهذه النسبة، حيث كانت نسبة البنوك الإسلامية أقل من نسبة البنوك التقليدية بفارق (0.11) لصالح البنوك التقليدية، حيث ارتفاع نسبة العائد مرده إلى ارتفاع صافي الارباح لدى البنوك التقليدية.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

خصص هذا الجزء لاختبار فرضيات الدراسة وذلك لمعرفة ما إذا كان لا يوجد هناك فروق ذات دلالة احصائية بين أداء البنوك الإسلامية وبين أداء البنوك التقليدية.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية ومؤشرات السيولة للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر السيولة للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر السيولة للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-0.881) و هي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.392) وهي أكبر من 0.05.

وبذلك تثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر السيولة للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة للبنوك التقليدية"

وقد كانت نتائج اختبار الفرضية متوافقة مع نتائج دراسة (Masruki & others 2008) حيث توصلت الدراسة لعدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين مؤشر السيولة للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة للبنوك التقليدية.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية ومؤشرات الربحية للبنوك التقليدية.

وينتفع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد إلى مجموع الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد إلى مجموع الموجودات للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر العائد إلى مجموع الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد إلى مجموع الموجودات للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 = \alpha$ بين مؤشر العائد إلى مجموع الموجودات للبنوك الإسلامية، ومؤشر العائد إلى مجموع الموجودات للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-2.123) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما أن قيمة الاحتمالية تساوي (0.051) وهي أكبر من 0.05.

وبذلك تثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 = \alpha$ بين مؤشر العائد إلى مجموع الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد إلى مجموع الموجودات للبنوك التقليدية"

2- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $0.05 = \alpha$ بين مؤشر العائد إلى حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد إلى حقوق الملكية للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر العائد إلى حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد إلى حقوق الملكية للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 = \alpha$ بين مؤشر العائد إلى حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد إلى حقوق الملكية للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.269) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما أن قيمة الاحتمالية تساوي (0.224) وهي أكبر من 0.05. وبذلك تثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 = \alpha$ بين مؤشر العائد إلى حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد إلى حقوق الملكية للبنوك التقليدية".

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $0.05 = \alpha$ بين مؤشر صافي الربح إلى إجمالي الدخل للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الربح إلى إجمالي الدخل للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر صافي الربح إلى إجمالي الدخل للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الربح إلى إجمالي الدخل للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 = \alpha$ بين مؤشر صافي الربح إلى إجمالي الدخل للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الربح إلى إجمالي الدخل للبنوك التقليدية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-1.308) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما أن قيمة الاحتمالية تساوي (0.21) وهي أكبر من 0.05.

وبذلك تثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 = \alpha$ بين مؤشر صافي الربح إلى إجمالي الدخل للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الربح إلى إجمالي الدخل للبنوك التقليدية".

وقد كانت نتائج اختبار الفرضية متوافقة مع نتائج دراسة (منذر، والسروجي، 2004م) حيث توصلت الدراسة لعدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل الربحية.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $0.05 = \alpha$ بين مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية ومؤشرات النشاط للبنوك التقليدية.

وينتفع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $0.05 = \alpha$ بين مؤشر صافي البيوع والخدمات المالية إلى إجمالي الدخل للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الفوائد إلى إجمالي الدخل للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر صافي البيوع والخدمات المالية إلى إجمالي الدخل للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الفوائد إلى إجمالي الدخل للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 = \alpha$ بين مؤشر صافي البيوع والخدمات المالية إلى إجمالي الدخل للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الفوائد

إلى إجمالي الدخل للبنوك التقليدية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.031) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما أن قيمة الاحتمالية تساوي (0.224) وهي أكبر من 0.05.

وبذلك تثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر صافي البيوع والخدمات المالية إلى إجمالي الدخل للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الفوائد إلى إجمالي الدخل للبنوك التقليدية".

2- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات للبنوك التقليدية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.482) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما أن قيمة الاحتمالية تساوي (0.159) وهي أكبر من 0.05.

وبذلك تثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات للبنوك التقليدية".

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (3.06)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما أن قيمة الاحتمالية تساوي (0.008) وهي أقل من 0.05.

وبذلك تثبت عدم صحة الفرضية الصفرية مما يعني قبول الفرضية البديلة وهي "توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع للبنوك الإسلامية و مؤشر صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع للبنوك التقليدية".

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات السوق للبنوك الإسلامية ومؤشرات السوق للبنوك التقليدية.

و يتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر مؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (0.747) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما ان قيمة الاحتمالية تساوي (0.467) وهي أكبر من 0.05.

وبذلك تثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية".

2- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر التوزيعات النقدية للسهم للبنوك الإسلامية ومؤشر التوزيعات النقدية للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر التوزيعات النقدية للبنوك الإسلامية و مؤشر التوزيعات النقدية للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر التوزيعات النقدية للبنوك الإسلامية ومؤشر التوزيعات النقدية للبنوك التقليدية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-11.95) وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما ان قيمة الاحتمالية تساوي (4.57) وهي اكبر من 0.05.

وبذلك تثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر التوزيعات النقدية للبنوك الإسلامية و مؤشر التوزيعات النقدية للبنوك التقليدية".

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر عائد السهم الواحد للبنوك الإسلامية ومؤشر عائد السهم الواحد للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر عائد السهم الواحد للبنوك الإسلامية ومؤشر عائد السهم الواحد للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (8) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر عائد السهم الواحد للبنوك الإسلامية ومؤشر عائد السهم الواحد للبنوك التقليدية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-3) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.131)، كما أن قيمة الاحتمالية تساوي (0.01) وهي أقل من 0.05.

وبذلك تثبت عدم صحة الفرضية الصفرية مما يعني قبول الفرضية البديلة وهي "توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مؤشر عائد السهم الواحد للبنوك الإسلامية و مؤشر عائد السهم الواحد للبنوك التقليدية".

الخاتمة:

في ختام الدراسة يوجز الباحثان أهم النتائج التي توصلوا إليها وأهم التوصيات:
أولاً: النتائج.

أ- ارتفاع نسبة مؤشر السيولة لدى البنوك الإسلامية، مقارنة بالبنوك التقليدية مما يمنعها من توجيه الأموال إلى الاستثمارات والتمويلات وبالتالي حرمانها من تحقيق عوائد أكثر.

ب- انخفاض مؤشر الربحية للبنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية لبعض النسب مثل (نسبة العائد على مجموع الموجودات، صافي الربح إلى إجمالي الدخل)، وارتفاعها لمؤشر (نسبة العائد على حقوق المساهمين)، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة.

ج- ارتفاع مؤشر النشاط للبنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية في بعض المؤشرات وانخفاضه بآخر، حيث كان الارتفاع ملحوظ بنسبة (صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع، صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات) وتتضمن هذه النسب ارتكاز نشاط البنوك الإسلامية من حيث الإجارة المنتهية بالتملك والمراجحات، أما بما يتعلق بنسبة صافي الفوائد والتي يقابلها في البنوك الإسلامية (إيرادات الاستثمارات في المضاربة، الخدمات المصرفية، إيرادات الوكالات، إيرادات البنك الذاتية)، فقد كانت النسبة لصالح البنوك التقليدية.

د- اشار تحليل مؤشر السوق لارتفاع نسبة (معدل دوران السهم) لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، ما يجعل سهم البنوك الإسلامية ذو طلب من قبل المضاربين كون السهم يتمتع بسيولة عالية، أما مؤشر كل من (التوزيعات النقدية للسهم، عائد السهم الواحد) فقد كان لصالح البنوك التقليدية، مما يشجع المستثمرين على اقتناء أسهم البنوك التقليدية.

ثانياً: التوصيات:

- بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية:
- أ- نوصي البنوك الإسلامية أن تعمل على تخفيض نسبة السيولة لديها كونها مرتفعة نسبياً مقارنة بنسبة البنوك التقليدية وبنسبة السيولة المقرر من الجهات الرقابية، وتوجيه الفائض نحو الاستثمارات لتحقيق عوائد أعلى.
 - ب- نوصي البنوك الإسلامية بتنوع الخدمات المصرفية المقدمة، حيث لوحظ تمركز التسهيلات نحو المرابحات والإجارة المنتهية بالتملك، كون البنوك الإسلامية تمتلك من صيغ التمويل أنواعاً متعددة ومتنوعة.
 - ج- نوصي البنوك الإسلامية بالعمل على زيادة التوعية لدى أفراد المجتمع بصيغ التمويل والمنتجات الإسلامية.
 - د- نوصي البنوك التقليدية بدراسة المشاريع المقدمة لديها لتمويلها، ذلك لتقليل نسبة الديون المدومة لديها.
 - هـ- على المصارف الإسلامية ابقاء وجودها في السوق المالي للأوراق المالية فعال وانتقاء الاستثمار في الأوراق التي تحقق المطالب الشرعية بشكل جيد.

المصادر والمراجع

- ابو حمد، رضا صاحب، (2002م)، *ادارة المصارف مدخل تحليلي*، ط1، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- ال علي، رضا صاحب ابو حمد، (2002م)، *ادارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر*، ط2، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- البلتاجي، محمد، (1997م)، *معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية*، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا.
- الحسني، صادق، (1998م)، *التحليل المالي والمحاسبي*، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، حمزة محمود، (2000م)، *التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل*، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- السخري، كريمة، (2017)، *تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية- دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
- السروجي، عنان، المومني، منذر، (2005م)، *مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية*، مجلة المنارة، مجلد 13، عدد 2، الأردن.
- الشماع، خليل محمد حسن، (2015م)، *المحاسبة الادارية في المصارف*، عمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- الشيخ علي، مفيد خالد، (2017)، *استخدام المؤشرات المالية لمقارنة اداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين*. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 102، ص 506-528، بغداد، العراق.
- الصابر، خالد مصباح، (2005م)، *مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الاهلية الليبية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الأردن.
- الطالب، غسان سالم، (2005م)، *تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار*، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية والعلوم الانسانية، المجلد الثامن، العدد الاول، الأردن.
- اللوذي، سليمان احمد، واخرين، (1997م)، *ادارة البنوك*، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- بركبية، رتيبة، (2014م)، *تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية*، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر.
- بن خروف، جليلة، (2008م)، *دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات*، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

- تيم، فايز احمد، (2009م)، الإدارة المالية، عمان، اثناء للنشر والتوزيع.
- جبل، علاء الدين، (2006م)، التحليل المالي المحوسب، دمشق، منشورات جامعة حلب.
- خشارمة، حسين علي، (2001م) تقييم أداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والاهيئة المسؤولة عنها، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الادارية، مجلد 29، عدد 2، الأردن.
- سروجي، عنان فتحي، (2004م)، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- شاهين، علي، مطر، جهاد، (2011م)، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، عدد(4)، فلسطين.
- طالب، و مشهداني، (2011م)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عاصي، أمارة محمد، تقييم الأداء في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير، جامعة حلب، (2010م)، سوريا.
- عبادة، ابراهيم عبدالحليم و ملحم، ميساء منير. (2018م). الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني و البنك العربي الإسلامي الدولي. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 3، ص 285-313، الاردن
- عبادة، ابراهيم عبدالحليم، (2008م)، مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة، ط1، عمان، دار النفائس.
- عبدالحميد، عبدالفتاح واخرون، (2012م)، إطار مقترح لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) لتقييم أداء البنوك الإسلامية بجمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد 36، العدد الثاني، ص 305-333، مصر.
- مطر، محمد، (2003م)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- مطر، محمد، (2006م)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، ط2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- هندي، منير ابراهيم، (2004م)، الإدارة المالية مدخل معاصر، ط6، القاهرة، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع.

Ahmad, Mareya Mohammad, (2010), "Are Islamic banks better immunized than Conventional banks in the current economic crisis", Economics Working Papers, The British University in Dubai, UAE.

Al-Fawwaz, Torki M, Alawneh, Ateyah M, Shawaqfeh George N. (2015), The Impact of Islamic Finance on Some Macro Economic Variables. (A case study of Jordan Islamic Bank, *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 7, No. 1.

ehab. K. a, (2010), multidimensional performance measurement in Islamic banking, *global journal of business research*, vo4. No. 3, , pp47-60.

JETMAN, Lawrence j, (2006), *principles managerial finance*, 12th Ed, person.

Masruki, Rosnia et – al, (2008), *Financial Performance of Malaysian Founder Islamic Banks versus Conventional Bank* , *Jornal of Business and Policy Research*, University of sains Islam Malaysia, Malaysia.

md. Safiullah, (2010), superiority of conventional banks & Islamic banks of Bangladesh: a comparative study, *international journal of economics and finance*, vo 2. No.3; august, pp199-208.

Moin, Muhammad Shehzad,(2008), *Performance of Islamic Banking and Conventional Banking in Pakistan – A Comparative Study*, Thesis Master, University Of Skovde, Pakistan.

Rose, s Peter , (1999), *Commercial Bank Management*, London: Irwin McGraw-Hill,.

sheikh waqas, ahmed, (2009), *financial statement analysis of bank alfalah*, master thesis, virtul university of Pakistan, Pakistan.

المواقع الالكترونية:

- سوق عمان المالي، دليل الشركات المساهمة الأردنية (2002-2017)، بورصة عمان، الأردن، www.sae.com.jo

Copyright of IUG Journal of Economics & Business is the property of Islamic University of Gaza and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.